الكشف عن وزراء ومسؤولين كانوا على علاقة غير واضحة مع صاحبها الفار بلندن

محاكمة المتهمين في قضية الخليفة تكشف عن تزوير فاضح في تأسيس اكبر «امبراطورية تجارية» بالجزائر

الجزائر ـ «القدس العربي»
من مولود مرشدي:

شهود وصحافيون ينتظرون الدخول الى قاعة المحاكمة في يومها الثاني

لم تكشف جلسات محاكمة المتورطين في قضية مجموعة الخليفة في يومها الرابع الا الجزء الظاهر من جبل الجليد الذي احاط باكبر فضيحة مالية واقتصادية عرفتها الجزائر منذ استقلالها قبل 45 عاما والتي وصفها رئيس الحكومة السابق احمد اويحيى قبل سنة الى وصفها بـ«فضيحة القرن».

واكدت الجلسات الاولى لهذه المحاكمة الجارية بمحكمة جنايات ولاية البليدة (50 كلم جنوب) ان بناء هذه الامبراطورية المالية من طرف رجل اعمال غير معروف ولم يتعد حينها سن الرابعة والثلاثين قد بنيت بوثائق مزورة منذ بداية تأسيس «مجموعة الخليفة» التي حملت اسم رجل الاعمال الفار الى بريطانيا عبد المؤمن خليفة بعد ان تمكن من رهن فيلاتين من فيلات والده المرحوم لعروسي خليفة احد مؤسسي المخابرات الجزائرية خلال الثورة التحريرية (1954ـ1962) وصيدلته ببلدة الشراقة بالضاحية الغربية لدى بنك حكومي ببلدة اسطوالي الساحلية وحصل منه على اموال كانت النواة الاولى لتأسيس رأس مال بنك الخليفة الذي كان حجر الزاوية لظهور مفاجئ لاكبر مجموعة اقتصادية ومالية في الجزائر قبل ان ينهار بنفس السرعة التي ظهر بها.

وقال مراد اسريدير مدير هذا البنك لدى استجوابه من طرف المحكمة امس ان عبد المؤمن خليفة اوهمه انه يعتزم استيراد ادوية بمبلغ 80 مليون دينار (دولار يعادل 90 دينارا) كاشفا لهيئة المحكمة انه لاحظ لما وظف في بنك الخليفة سنة 1999 الخروقات المفضوحة في تسيير البنك وتدخل اشخاص اجانب في ادارته.

ولان قضية الخليفة شغلت الجزائريين، خصوصا الذين فقدوا ودائعهم المالية بسبب افلاس المجموعة ومازالوا يصرون على استعادة اموالهم واصبحت قضية دولة بكاملها، فقد طالب احد المحامين من المحكمة القاضية استدعاء رئيس الحكومة السابق احمد اويحيى لاستجوابه هو الاخر بقناعة انه كان على علم بعدم شرعية المجموعة والاخطاء المرتكبة في منحها الترخيص القانوني بمباشرة نشاطها.

ولكن القاضية لم تر بدا في تحقيق هذا الطلب بدليل ان اسم اويحيى لم يدرج في كل الوثائق الخاصة بهذه الفضيحة ولكنها تركت الباب مفتوحا امام احتمالات استدعائه بعد ان اكدت ان لا احد يعلو فوق قوة القانون واذا استدعى الامر مع استمرار المحاكمة احضاره فانها لن تتأخر في ذلك تماما كما هو الشأن بالنسبة لوزير الصناعة الاسبق عبد النور كيرمان او شقيقه عبد الوهاب كيرمان الذي كان يشغل في ذلك الوقت منصب محافظ البنك المركزي المخول قانونا بمنح الضوء الاخضر لاي بنك خاص بممارسة نشاطه.

ورفض الاثنان الحضور وبررا ذلك في بيان مطول ان اسميهما استعملا فقط ككبش فداء للتغطية على فضيحة مالية تحمل خلفيات سياسية ولان المتورطين الحقيقيين لم يتم استدعاؤهم.

واكدا في رسالتهما انهما لم يحصلا على اية امتيازات من رئيس المجموعة المفلسة والذي تمكن من اغراء مسؤولين كبار وصغار واغدق عليهم لكسب ودهم لتكميم افواههم والتغاضي عن الخروقات القانونية التي كان يرتكبها طيلة اربع سنوات من عمر المجموعة قبل انهيارها.

ولكن محكمة جنايات مدينة البليدة (50 كلم جنوب) اصدرت امرا بالقاء القبض على الاخوين كيرمان عبد النور وعبد الوهاب وابنة هذا الاخير التي تم توظيفها في مكتب شركة الخليفة للطيران في مدينة ميلانو الايطالية.

وقد كان غياب ابو جرة سلطاني وزير الدولة بدون حقيبة في الحكومة الحالية ورئيس حركة مجتمع السلم لافتا للانتباه خلال اليوم الاول للمحاكمة كشاهد في هذه القضية والتي تزامن تفجيرها يوم كان وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية.

وهو الغياب الذي دفع برئيسة المحكمة الى التأكيد انها ستضطر الى استعمال القوة العمومية لارغام أي شخص معني بهذه القضية للمثول امام العدالة.

ولم يشأ ابو جرة سلطاني الخوض كثيرا في هذه القضية عندما اكد في تصريح مقتضب نشرته صحيفة «لوسوار دالجيري» امس «انني سأمثل امام هيئة المحكمة كشاهد عندما ارى الوقت المناسب لذلك». وبرر غيابه في اليوم الاول من المحاكمة بـ«الفوضى التي سادت الجلسة الافتتاحية».

وكشف جمال قليمي الذي اصبح الذراع الايمن لرئيس مجموعة الخليفة واحد اكبر المتهمين لدى استجوابه امس من طرف رئيسة المحكمة ان ابو جرة سلطاني اتصل بعبد المؤمن خليفة من اجل توظيف شقيقه بفرع شركة «طيران الخليفة» بالعاصمة الفرنسية ولكنه رفض بسبب عدم اتقانه للغة الفرنسية.

واعترف قليمي من جهة اخرى ان عبد المؤمن خليفة تمكن من شراء ذمم العديد من مسؤولي الرياضة الى درجة انه ارغم ايغيل مزيان مدرب الفريق الوطني لكرة القدم الاسبق على عدم الترشح لرئاسة الاتحاد الكروي الجزائري لصالح محمد روراوة منتصف تسعينات القرن الماضي.وكان ايضا المشرف على كل صفقات السبونسورنغ التي تمت مع رؤساء الفرق الجزائرية لكرة القدم والمطلوبين حاليا كشهود في القضية.

واكد قليمي انه كان المشرف على الحفل الشهير الذي اقامه عبد المؤمن خليفة في مدينة كان الفرنسية وحضرته نجوم السينما والغناء الفرنسية والامريكية ومنهم الممثل جيرار ديباردیو وكاترين دونوف والممثلة الامريكية باميلا اندرسون مقابل اظرفة مالية باهضة قال المتهم انه سلمها شخصيا للمعنيين بالامر دون علمه باجمالي المبالغ التي قدمت لهم.

ولكن القاضية فتيحة ابراهيمي ردت عليه بانها اموال الشعب التي نهبت بطرق غير شرعية وكنت انت المتسبب فيها تلميحا الى كونه هو الذي ضبط لديه مبلغ مليوني يورو في حقائب بمطار هواري بومدين في شباط/فبراير سنة 2003 وكان ذلك بمثابة بداية العد العكسي لمجموعة الخليفة قبل اعلان افلاسها في حزيران/يونيو من نفس العام.

موريتانيا: قائد انقلاب فاشل يترشح للرئاسة ودعوات للعسكر لـ«التبرؤ» من المرشح سيدي ولد الشيخ عبد الله

نواكشوط ـ «القدس العربي»
من: عبد الله السيد:

اتسع أمس الأربعاء نطاق التنافس على رئاسة الجمهورية في موريتانيا بعد أن قرر حزب «حاتم» وهو الحزب الذي انتظمت فيه حركة فرسان التغيير المسلحة ترشيح رئيسه الرائد صالح ولد حننه للرئاسة. واشتهر ولد حننه على النطاقين المحلي والدولي بقيادته لانقلاب حزيران/يونيو 2003 الذي كاد أن يطيح بنظام الرئيس السابق معاوية ولد الطايع.

كما قرر حزب تكتل القوى الديمقراطية، وهو أحد أكبر الأحزاب السياسية في موريتانيا عقد مؤتمر طارئ نهاية الاسبوع الجاري، لترشيح رئيسه أحمد ولد داداه للرئاسة فيما قرر التحالف الشعبي التقدمي أكبر حزب في البلاد ترشيح رئيسه مسعود ولد بلخير لهذا المنصب.

وبهذه الترشحات الثلاثة ينفرط عقد التنسيق السياسي الذي أقامه ائتلاف قوى التغيير وهو ائتلاف يضم معارضة نظام ولد الطايع،حول توحيد مرشح الرئاسة.

وبهذه الترشيحات الجديدة يصل المرشحون للرئاسة في موريتانيا الى عشرين مرشحا.

وفيما يزداد الاكتتاب في سجل الترشحات للرئاسة تنشغل الساحة السياسية الموريتانية بقضية حياد المجلس العسكري الحاكم وباشاعات متداولة عن دعمه للمرشح المستقل سيدي ولد الشيخ عبد الله.

وقد أكد المرشح المستقل دحان ولد أحمد محمود، وهو وزير خارجية سابق وقائد سابق للبحرية، في مؤتمر صحافي أمس الأربعاء أن ما يتردد حاليا عن خرق المجلس العسكري لتعهداته بالحياد يشكل اساءة الى المجلس العسكري وطعنا في مصداقيته.

وأشار الى أن هذه الاشاعات تعتبر اساءة الى جميع المرشحين بمن فيهم المرشح محل الشائعة (سيدي ولد الشيخ عبد الله وهو وزير سابق في حكومات متعددة ومترشح مستقل للرئاسة).

وطالب ولد أحمد محمود المجلس العسكري ورئيسه بالتدخل لوقف هذه الشائعات كما سبق له أن فعل ازاء شائعات أخرى سابقة.

وقال ولد أحمد محمود بأن الساحة السياسية الموريتانية تعيش جوا مشحونا بشائعات تتحدث عن انحياز المجلس العسكري أو بعض أركانه الى مرشح معين وسعيهم لاستقطاب الدعم له مما حمل بعض المواطنين للتشكيك في جدوى المنافسة السياسية و الاستسلام لمنطق الولاء للمرشح المدعوم من قبل السلطة متنازلين عن حقهم الطبيعي في الاختيار الحر الذي يكفله الدستور و تؤكده التزامات المجلس.

و قد أسفر ذلك، يقول المرشح دحان، عن اثارة القلق لدى بعض القوى السياسية الوطنية ازاء سلامة وصدقية المسار الانتقالي وحملها على التخوف من اجهاض آمال التغيير التي بشرت بها حركة الثالث من أغشت و ما يترتب على ذلك من العودة بالبلاد الى نقطة الصفر.

وشدد ولد أحمد محمود، الذي يعتبر مرشح النخبة المثقفة،على أن الشائعات المذكورة تشكل اساءة الى المجلس العسكري وطعنا في مصداقيته واساءة الى جميع المرشحين.

وأكد دحان تمسكه بالتعهدات المعلنة والتصريحات الرسمية المتواترة التي أكد فيها المجلس العسكري التزامه بالحياد و الشفافية والعدل بين الفرقاء.

هذا ويجمع الكثيرون في موريتانيا اليوم على أن المجلس العسكري الحاكم يدعم بشكل واضح المرشح سيدي ولد الشيخ عبد الله.

ويتحدث قادة ائتلاف قوى التغيير ومعظمهم مترشحون للرئاسة عن دعوة صريحة من الرئيس الانتقالي العقيد علي ولد محمد فال للزعامات القبلية والسياسية بدعم ولد الشيخ عبد الله باعتباره مرشح المرحلة القادمة.

وكان رئيس المجلس العسكري الحاكم في موريتانيا قد فند في وقت سابق أي تدخل للمجلس في العملية السياسية الانتقالية الجارية في موريتانيا منذ الثالث أغسطس 2005 والتي ستكتمل في 11 اذار/مارس بانتخابات رئاسية.

منظمة العفو: ينبغي لاوروبا ان تتأكد من احترام المغرب للمهاجرين

■ بروكسل ـ رويترز: قالت منظمة العفو الدولية الثلاثاء ان على الاتحاد الاوروبي ان يراجع تعاونه مع المغرب لكي يتأكد من انه يحترم حقوق المهاجرين مضيفا صوته الى اتهامات باساءة معاملة الرباط للمهاجرين.

وقالت المنظمة ان حوالي 100 شخص اصبحوا في عداد المفقودين بعد ان تم القبض على مئات المهاجرين من بينهم نساء وقصر ولاجئون وطالبو لجوء ونقلهم قسرا نحو الحدود مع الجزائر بعد مداهمات في كانون الاول/ديسمبر.

وقالت ان عددا منهم شكا من السرقة والاعتداء الجنسي على ايدي افراد الامن في كل من المغرب والجزائر.

ومنح الاتحاد الاوروبي المغرب 76 مليون يورو (98 مليون دولار) للمساعدة في السيطرة على الهجرة وتعزيز امن الحدود وشن حملة ضد المهربين في الوقت الذي شددت فيه الكتلة الغنية من اجراءات الامن لمنع مهاجرين غير شرعيين من الدخول عبر سواحلها الجنوبية.

وتساءل ديك اوستنغ مدير مكتب المنظمة لدى الاتحاد الاوروبي «هل يمكنكم التعاون مع شريك كهذا» مشيرا الى تصرفات الحكومة المغربية.

وقال اوستنغ «دون ان تردوا بقوة فانكم تعطون اشارة معناها انه يمكنهم ان يفلتوا بهذا العمل» مضيفا ان الاتحاد الاوروبي ينبغي ان يفكر في جعل المساعدات مشروطة باحترام حقوق المهاجرين.

ويوم الاثنين قالت منظمات لحقوق الانسان بينها جماعة حقوق الانسان المغربية ان الشرطة المغربية القت القبض بالقوة على اكثر من 430 مهاجرا من جنوب الصحراء منذ اواخر شهر كانون الاول (ديسمبر) وحاولت ارغامهم على عبور الحدود مع الجزائر.

وقالت هذه المنظمات ان دول الاتحاد الاوروبي السبع والعشرين تشترك في تحمل المسؤولية عن مصير المهاجرين بعد ان «تعاقدت من الباطن» مع المغرب للسيطرة على حدودها ووقف تدفق الافارقة القادمين من جنوب الصحراء الذين يريدون الوصول الى اوروبا.

تظاهرة بالرباط للمطالبة بالاسراع بصرف التعويضات لضحايا انتهاكات حقوق الانسان في عهد الملك الحسن الثاني

■ الرباط ـ «القدس العربي»: ينظم ناشطون مغاربة في ميدان حقوق الانسان وقفة اليوم الجمعة امام مقر المجلس الاستشاري لحقوق الانسان بالرباط من أجل المطالبة بتنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة والاسراع بصرف التعويضات لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان وادماجهم صحيا واجتماعيا.

ويطالب الناشطون في وقفتهم التي دعا لها المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والانصاف بتسوية ملف ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان بوضع التدابير والاجراءات اللازمة والكفيلة بتسوية هذا الملف.

واعلنت الجمعية المغربية لحقوق الانسان مساندتها لهذه المطالب وطالبت ناشطيها ومؤيديها للمشاركة المكثفة في هذه الوقفة وقالت الجمعية في بلاغ ارسل لـ«القدس العربي» انه بعد مرور أكثر من سنة على انجاز تقرير هيئة الانصاف والمصالحة التي شكلها الملك محمد السادس والمصادقة عليه، لم يتم لحد الآن تفعيل ما جاء فيه من قرارات وتوصيات أساسية، بينما انصب اهتمام السلطات على الاستغلال الاعلامي والسياسي بالخارج والداخل لنتائج أشغال هيئة الانصاف والمصالحة. وان هذه الأوضاع أدت الى استياء كبير للضحايا وذويهم، خاصة وأن صحتهم متدهورة، بل ان العشرات منهم فارقوا الحياة في الفترة الأخيرة وان الجمعية تعتبر أن ملف الانتهاكات الجسيمة لم يتم معالجته سوى بشكل جزئي، وأنه بالتالي مازال وسيظل مفتوحا، تعبر عن استيائها للتماطل في تطبيق قرارات وتوصيات هيئة الانصاف والمصالحة، ولضعف أو غياب التواصل بين السلطات ومكونات الحركة الحقوقية المغربية.

وكان المكتب التنفيذي لمنتدى الحقيقة والانصاف قد بعث في وقت سابق بمذكرة لرئيس الحكومة المغربية ادريس جطو حول المطالب التي يعتقد بضرورة تنفيذها ومن بينها اعتذار الدولة المغربية علنا عن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها في العقود السابقة.

وقالت المذكرة التي حصلت القدس العربي على نسخة منها «أن التسوية الشاملة والعادلة والمنصفة لابد أن ترتكز على جملة من المبادئ والاجراءات والتدابير اللازمة منها الكشف والاعلان عن الحقيقة في ما حدث من انتهاكات وجبر الأضرار الفردية والجماعية والمناطقية المترتبة عن الانتهاكات والحفاظ على الذاكرة والقيام بالاصلاحات الدستورية والتشريعية والسياسية والمؤسساتية والتربوية والاعلامية الكفيلة بالقطع مع انتهاكات الماضي وتحديد المسؤوليات الفردية والجماعية ومساءلة المسؤولين حول ما اقترفوه من انتهاكات وجرائم خلال عقود من الزمن.

ودعت المذكرة رئيس الحكومة الى الشروع في تنفيذ توصيات الهيئة كخطوة أساسية وضرورية نحو اعمال مقتضيات التسوية الشاملة والعادلة والمنصفة التي قسمتها بين التوصيات المطلوب تنفيذها بشكل آني وفوري والمتمثلة بالتعويض المادي لفائدة 9280 ضحية ولحد الآن لم تصرف التعويضات لأصحابها علما أن عددا منهم يعيش أوضاع اجتماعية مزرية وأوضاعا صحية صعبة حيث ان وضعية عدد من الضحايا يمكن وصفها بالكارثية.

ومن المطالب المستعجلة والآنية التأهيل الصحي كونه مسألة أساسية وملحة ونلتمس منكم العمل على اتخاذ مبادرة نوعية في هذا الباب تضمن التغطية الصحية الاجبارية الأساسية للضحايا وذوي حقوقهم. والتأهيل الاجتماعي نظرا لكون عدد كبير من الضحايا فقدوا وظائفهم، ومصادر رزقهم، اما بسبب الاعتقال أو المحاكمة أو لمجرد الطرد لأسباب سياسية.

ويؤكد المنتدى المغربي للحقيقة والانصاف على الاعتذار الرسمي للدولة عن الانتهاكات التي ارتكبتها وقالت المذكرة ان الاعتذار اجراء رمزي لم ينجز الى حد الآن، خاصة وأنه غير مكلف من الناحية المادية والمالية، الا أن له رمزية عالية لدى الضحايا ولدى المجتمع». وان هذه التوصية الرامية الى اعادة الاعتبار للضحايا والمجتمع بامكانها بالنسبة للمنتدى «أن تنقل الاعتراف الضمني للدولة عما اقترفته أجهزتها القمعية الى اعتراف صريح مقرون باعتذار الدولة. ونحن كحركة ضحايا نعتبر عدم اعتذار الدولة الى حد الآن يفسر الى حد كبير غياب الشجاعة السياسية ويعبر في نفس الآن عن غياب ارادة سياسية عميقة من أجل طي صفحة الماضي الأليم.

وحول التوصيات المتعلقة بالمستقبل ذكر المنتدى ان هيئة الانصاف والمصالحة دعت الى اطلاق سراح ما تبقى من المعتقلين لأسباب سياسية والتنصيص الدستوري الصريح على الحريات والحقوق الأساسية وتقوية المراقبة الدستورية للقوانين والمراسم التنظيمية وتحريم الاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والابادة الجماعية والجرائم ضد الانسانية والتعذيب والمصادقة على المواثيق الدولية لحقوق الانسان واعمال الملائمة والغاء عقوبة الاعدام وعلى المحكمة الجنائية الدولية.

السلطات التونسية تنفي عرض جزيرة «قطاعية» للبيع

■ تونس ـ يو بي أي: نفت السلطات التونسية أنباء عن عرضها جزيرة «قطاعية» الواقعة على بعد كيلومترين فقط من جزيرة جربة السياحية، للبيع.

ونقلت صحيفة «صباح الخير» الأسبوعية التونسية امس الأربعاء عن مصدر في وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية التونسية لم تذكره هويته قوله «لا أساس من الصحة لمثل هذه المعلومات».

ولم يستبعد المصدر التونسي أن يكون الأمر «مجرد عملية نصب واحتيال»، وشدد على انه من الناحية القانونية «لا يمكن أبدا التصرف في الملك العمومي، والتفريط فيه بالبيع».

وأشار الى أنه يوجد في تونس العديد من الجزر الصغيرة، حيث أن بعضها «هو ملك عام بحري على ذمة وكالة حماية الشريط الساحلي ،والبعض الآخر غير مأهول، وهو على ذمة وزارة الدفاع، وهي جميعها غير قابلة للبيع».

وكانت صحف عربية ومواقع الكترونية على شبكة الأنترنت نشرت في وقت سابق اعلانات تحت عنوان «جزيرة تونسية للبيع» عرضتها شركة عقارية تحمل اسم «فلادي» يملكها رجل أعمال إيراني الجنسية يدعى فرهاد فلادي».

وأشارت هذه الشركة العقارية في اعلاناتها الى أن الجزيرة المعنية هي جزيرة «قطاعية» التونسية التي تقدر مساحتها نحو 12 هكتارا، كما حددت السعر الإفتتاحي لبيعها بـ13 مليون دولار.

يشار الى انه يوجد في تونس العديد من الجزر الكبيرة والصغيرة منها المأهولة أبرزها جزيرة «جربة» السياحية التي تقع على بعد 500 كيلومتر جنوب شرق تونس العاصمة، وجزيرة «قرقنة» التابعة لمحافظة صفاقس (270 كيلومترا جنوب تونس).

ويوجد بها أيضا العديد من الجزر الأخرى الصغيرة وغير المأهولة مثل جزيرة «جالطا» في الشمال، علما وأن تونس تعتبر شبه جزيرة،حيث يحدها البحر من الشمال والشرق، ويبلغ طول سواحلها من دون احتساب الجزر نحو 1298 كيلومترا.

عفو ملكي عن 599 مغربيا في ذكرى «وثيقة الاستقلال»

■ الرباط ـ «القدس العربي»: افادت مصادر رسمية مغربية ان العاهل المغربي الملك محمد السادس اصدر امس الاربعاء عفوا عن 599 شخصا وذلك بمناسبة ذكرى تقديم وثيقة المطالبة بالاستقلال التي تصادف 11 كانون الثاني/يناير من كل سنة.

وقال بلاغ لوزارة العدل انه بمناسبة الذكرى 11 كانون الثاني/يناير الملك محمد السادس اصدر امرا بالعفو على مجموعة من الاشخاص منهم المعتقلون، ومنهم الموجودون في حالة سراح، المحكوم عليهم من طرف مختلف المحاكم وعددهم 599 شخصا.

واوضح البلاغ ان العفو مما تبقى من عقوبة الحبس أو السجن يشمل 44 سجينا وشمل التخفيض من عقوبة الحبس أو السجن 500 سجين وتم تحويل السجن المؤبد الى المحدد لفائدة 16 سجينا فيما تم العفو من العقوبة الحبسية أو مما تبقى منها لـ18 شخصا والعفو من الغرامة لفائدة 19 شخصا والعفو من عقوبتي الحبس والغرامة لفائدة شخصين.

تبرئة مغربي من تهم تتعلق بالارهاب

■ الرباط ـ «القدس العربي»: قضت محكمة مغربية من الدرجة الثانية بمدينة سلا امس الأربعاء ببراءة الناشط محمد الكباص من جرائم تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية وممارسة نشاط في جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق.

وكانت غرفة الجنايات الابتدائية بالمحكمة ذاتها المتخصصة بالملفات المكيفة في اطار قانون مكافحة الارهاب قد أصدرت في كانون الاول/ديسمبر الماضي حكما بأربع سنوات حبسا نافذا في حق المتهم بعد متابعته بما نسب اليه.

وفي ملف آخر قررت المحكمة تخفيض عقوبة السجن النافذ من ثلاث سنوات الى سنتين في حق مصطفى مفتاح بتهم تكوين عصابة اجرامية لاعداد وارتكاب أعمال ارهابية وممارسة نشاط في جمعية غير مرخص لها وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق لغرفة الجنايات الابتدائية أن أصدرت في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في حق المتهم حكما بثلاث سنوات حبسا نافذا بعد ادانته.

قيادي في «الانقاذ» يدعو بوتفليقة الى عقد مؤتمر «شامل» يحقق المصالحة في الجزائر

■ الجزائر ـ «القدس العربي»: دعا امس الاربعاء قيادي اسلامي بالخارج الرئيس الجزائري الى عقد مؤتمر حوار يجمع كل الجزائريين.

وفي بيان تلقت «القدس العربي» نسخة منه امس، دعا انور هدام العضو القيادي السابق في الجبهة الاسلامية للانقاذ (محظورة) الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى عقد «مؤتمر جامع يُفتح فيه حوار وطني جاد وصريح بين جميع القوى والفعاليات الوطنية»، بما في ذلك السياسيين ومن اسماهم «أبناء الصحوة الإسلامية الذين عارضوا قرار 11 كانون الثاني/يناير» في اشارة الى قرار الجيش الجزائري وقف الدور الثاني من الانتخابات النيابية التي جرت بالجزائر في 26 كانون الاول /ديسمبر 1991.

وبرر انور هدام اللاجئ بالولايات المتحدة دعوته بسعيه «من أجل التصالح الوطني وترتيب البيت الجزائري والتخلص من الإهمال والفساد والحقرة».

وتزامن الكشف عن هذا البيان مع حلول الذكرى الخامسة عشرة لالغاء نتائج اول انتخابات نيابية تعددية في الجزائر اسفرت عن فوز الجبهة الاسلامية للانقاذ باغلبية مقاعدها في الدور الاول، ونتج عن ذلك ارغام قادة الجيش الرئيس الشاذلي بن جديد على الاستقالة.

كما دعا هدام الذي وقع البيان باسم «حركة الحرية والعدالة في الجزائر»، وهو تنظيم غير معروف، «القوى والشخصيات الوطنية لتكثيف العمل، بعيدا عن أي حسابات أو تحركات سياسية حزبية ضيقة، من أجل وفاق وطني عريض لترجيح التوازنات الوطنية الحالية للوصول بمسار المصالحة الوطنية إلى نهايته الصحيحة».

وقال هدام ان هذا التنظيم السياسي الجديد جاء بسبب انتفاء الظروف الضرورية لنشاط سياسي حزبي تعددي حر، جراء حالة الحصار المفروضة منذ سنة 1992، من اجل المساهمة في تفعيل عملية المصالحة الوطنية وترقيتها للم شمل الشعب و فن الأحقاد وفتح صفحة جديدة وإخراج البلاد من أزمتها».

وجاء الاعلان عن هذا التنظيم السياسي الذي لم يكشف عن مؤسسيه تزامنا مع سعي رابح كبير، العضو القيادي الاخر في الجبهة الاسلامية للانقاذ العائد قبل اشهر الى الجزائر بعد عشر سنوات من المنفى بالمانيا، الى تشكيل حزب سياسي جديد خلفا للجبهة الاسلامية للانقاذ.

ويعارض كثير من اعضاء مؤسسي «الانقاذ»، وخاصة اولئك الذين بقوا في الجزائر من امثال علي جدي وعبد القادر بوخمخم، مساعي كبير لتأسيس حزب «على انقاض الانقاذ».

البرادعي يعرض مساعدة الجزائر بانتاج الكهرباء بالطاقة النووية

■ الجزائر ـ يو بي آي: قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة النووية محمد البرادعي امس الأربعاء ان وكالته على استعداد لمساعدة الجزائر في انتاج الكهرباء وغيرها من المجالات بواسطة الطاقة النووية.

ونقلت اذاعة الجزائر الرسمية عن البرادعي اعرابه، على هامش تقليده ميدالية «الأثير» أعلى وسام شرف جزائري من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالعاصمة الجزائرية، عن استعداد الوكالة الدولية مساعدة الجزائر في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وقال «لدينا برنامج واسع هنا في الجزائر وقد تحدثنا في كيفية اعطاء مزيد من الدفع لهذا البرنامج حتى تساهم الطاقة النووية في مجالات الطب والصناعة والزراعة والطاقة الكهربائية وتحلية المياه وغيرها من المجالات في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتم هنا».

وأضاف «لقد أعجبت بما تحقق هنا في الجزائر من تقدم وتطور تحت قيادة الرئيس بوتفليقة».

وسبق لوزير الطاقة والمناجم الجزائري شكيب خليل أن أعلن قبل أكثر من شهر أن بلاده تعتزم اقامة مشروع لانتاج الكهرباء بواسطة الطاقة النووية السلمية في المدى البعيد.

وقال «اننا نملك مناجم لليورانيوم وعليه نعتزم على المدى البعيد انتاج الكهرباء بواسطة الطاقة النووية السلمية»، مشيرا الى أن بلاده تعتزم انجاز هذا المشروع بالتعاون مع شركات أجنبية، في اشارة الى رغبة بلاده طمأنة المجتمع الدولي حول النوايا الجزائرية في هذا الشأن.

وتملك الجزائر مفاعلين نوويين (نور وسلام) يخضعان للمراقبة الدورية للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وكان البرادعي قال أمس خلال الندوة الافريقية الاقليمية حول مساهمة الطاقة النووية في السلم والتنمية المستدامة، أن 23 بلدا افريقيا من البلدان الأعضاء في الوكالة لم يوقعوا علي البروتوكول الاضافي والذي ينص على اقامة عمليات تفتيش فجائي لأي منشآت يشتبه في قيامها بأبحاث سرية، مشيرا الي أن الجزائر ومصر ونيجيريا وغانا من البلدان التي طلبت دعم الوكالة.

البرادعي رفقة بوتفليقة بالجزائر امس الاول

تونس تمنع توزيع مجلة فرنسية نشرت صورة منسوبة للرسول محمد

■ تونس ـ رويترز: قال مصدر رسمي امس الاربعاء ان السلطات التونسية منعت توزيع مجلة ايستوريا الفرنسية بسبب احتوائها على صورة اعتبرت مسيئة للاسلام.

وقال مصدر حكومي لرويترز انه «تم منع توزيع عدد كانون الثاني/يناير شباط/فبراير من مجلة «ايستوريا» في تونس لتضمنها صورة للرسول محمد صلى الله عليه وسلم وعدد من الصحابة الاجلاء رضي الله عنهم».

وأضاف «ان الاسلام يمنع رسم صور للرسول وهذه الصورة من شأنها أن تمس بالمشاعر الدينية للتونسيين».

وتطرق عدد كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من «استوريا» التي تصدر كل شهرين الى مسألة التطرف الديني وتضمن مقالات عن التطرف في الاسلام والمسيحية واليهودية.

وسبق للسلطات التونسية ان قامت باجراء مماثل العام الماضي مع صحيفة «فرانس سوار» عندما اعادت نشر صور مسيئة للنبي كانت صحيفة دنمركية نشرتها واثارت احتجاجات واسعة في العالم الاسلامي.